البيع والخسيسة وهي دويبة القنب والأصوب لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله
وعن الصلاة لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيأ من ذلك عليه وان سكر منه لا يحد
بل يعزر دون الحد كذا في الجوهرة وكذا يحرم جولة الطيب لكن دون حرمة
الخسيسة قاله المحب وقيل عن الجباي وغيره انه من قال يحل البغ والخسيسة فهو
رد بدعي مبتدع بل قال بعضهم قال نجم الدين الزاهدي انه يكفر وينبغي قتله قلت ونقل
شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه المتعلقة بالكبائر والصغائر
عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جولة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها ممكنة
ثم قال وكنا النجم والقتن الذي حدث وكان حدوثه بدمشق في سنة خمس عشرة
بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام لحديث احمد
عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال
وليس من الكبائر قتاوله المرة والمرتين ومع نحو ولي الامر عند حرام قطعا
على انه استعمله مرة ربما اضر بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغائر
التي يجوز فيه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الاباحة او التوقف ونظم ابنه فيما
اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه
حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتتن فتنبه وقد كرهه شيخنا العمادي
من هدية الحاقاله باللوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمة الخسيسة قاله
الوهبانية في الخطوط نظمه بقوله

وافتوا بتحريم الخسيس وحرقه ... وتطليق محشيّ لزوجة وقروا
لبايعه التاديب والفسق انبروا ... وزنده قة للمستحل وهوروا

كتاب الصيد لعل مناسبته ان كلا منهما يحوز السرور وهو مباح
بخمسة عشر شرطا مبسوطة في العناية وسنقررها هنا في اثنا المسائل الآتية في
غير المحرم او للحلي كما هو ظاهر او هو وقفة على ما في الاشباه قال المحب والمراد
اول دوابه تتعاطاه والا فالتحقيق عندي اباحة اتخاذ حوفة لانه نوع من الاكتساب
وكل انواع الكسب في الجملة سواء على المذهب الصحيح كما في الخزانة وغيرها

نصب

نصب شبكة الصيد مثلا ما يحل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف فانه لم يملك
ما تعلق بها وان وجد المفتش او غيره خاتما او دينارا مضروبا فاعلم ان اصابه الملك
لانه ناقل كبيع وهبة وخلافة قارئ واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكما
بالتهيئة كنصب شبكة لصيد لا لجفاف على المباح الخالي عن مالكه فلو استولى في
غفارة على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمفتش ما يجده بلا تفويض وتمام التعريف في
المطولات ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تعد ما في الذباح من كلب وباز ونحوهما
بشرط قابلية التعليم وبشروط كونه ليس بنجس العين فرع على ما مر من الاصل
بقوله فلا يجوز الصيد به واسد لعدم قابليتها التعليم فانها لا تعلم ان للعضد
الاسد لعلو همته والدب لخساسته والحق بعضهم بالدب الخداة لخساستها لا لنجاسة
عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على القول بنجاسة عينه الا ان يقال النص
ورد فيه فتتبع وبه يندفع قولهم التمساحي ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير
ليس بنجس العين عند ابي حنيفة على ما في التجريد وغيره فقابل بشرط تعلمها
علم ذي ناب ومخلب وذا بترك الاكل في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوته في الباز
ونحوه وبشرط جرحها في اي موضع منه على الظاهر به يفتى وعن الثاني يحل
بالجرح ويقال الا في وشرط ارساله مسم او لباي وبشرط التسمية عند
الارسال ولو حكما فالشرط عدم تركها عمدا على حيوان مملوك اي قادر على الامتناع
بقوائمه وجناحيه متوحش فالذي وقع في الشبكة او سقط في بيوت
انسانس لا يتحقق فيه احكام المذكور وكذا قالوا لو كل لان الكلم في صيد الاكل
فان حل صيد غيره كما سيجيء او لم يحل الانتفاع بالجلد مثلا كما يأتي فاعلم ان شرط
ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كخليه غير معلم وكلب مجوسي او ابرسل
او لم يعلم عليه وبشرط ان لا تطول قوائمه ارساله ليكون الاه سطيا فخلاف
ما اذا لكن واستحسنه كالقهستاني اي كما يكره الفهد على وجه الحيلة لا للاستراحة
وللفهد خلال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل منه

معنى فالارسال

يعرب الاسلام لا يملكه
ويجب تعريفه